2010/3/23

نحو إصلاح النظام الضريبي في لبنان: 55 ضريبة ورسم غالبيتها دون مردود

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ندوة عن السياسة الضريبية في قاعته عرض خلالها الباحث الاقتصادي نجيب عيسى دراسة كان أعدها للمركز تحت عنوان: « نحو إصلاح النظام الضريبي في لبنان» يشكل ركنا أساسياً في عملية الإصلاح الأمر الذي يضعنا أمام مطلب جدي.

ولفت فضل الله إلى إن الإصلاحات عموماً في لبنان تصطدم غالبا بالطائفية إلا إن إصلاح السياسة الضريبية تعتبر نسبيا بمنأى عن المشكلة الطائفية.

واعتبر رئيس المركز الاستشاري إن إطرافاً ثلاثة لهم مصلحة في إجراء عملية إصلاح شاملة للسياسة الضريبية وهم : الباحثون عن الفاعلية الاقتصادية للبنان، الباحثون عن العدالة الاجتماعية، والباحثون عن خفض العجز وزيادة الإيرادات المالية.

بدوره قدم عيسى لدراسته بخلفية تاريخية للسياسة الضريبية في لبنان معتبرا ان النظام الضريبي بعد الحرب الأهلية إي في العام 1993 ولغاية العام 2000 لم يلعب دوره في دفع عملية النهوض وإعادة الأعمار.

أما في الفترة الحالية الممتدة من العام 2000 فإن هدف السياسية الضريبية فقط خدمة السياسية المالية الرامية إلى تخفيض العجز في الموازنة مع عدم فاعلية اقتصادية ولا اجتماعية.

وأكد عيسى ضرورة أن يتم الإصلاح الضريبي بشكل تدريجي يحسن وضعية المالية العامة وينعش الاقتصاد ويوفر التقديمات الاجتماعية ويأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي والمعيشي للمواطنين. ولفت إلى ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية.

أما د. غسان العياش

فطرح في تعقيبه إشكالية أساسية تتمثل في السؤال التالي: هل يمكن زيادة الضغط الضريبي على لبنان؟ واعتبر إن هذا الأمر بحاجة إلى دراسة، فنسبة الاقتطاع الضريبي زادت من 11% العام 2000 إلى 18% العام 2009 كما إن الإيرادات غير الضريبية زادت هي الأخرى. فـ65% تقريبا من عائدات الخلوي هي عمليا ضرائب، وإذا زدنا عليها اقتطاعات الضمان فان مجموع الاقتطاع الضريبي سيزيد إلى أكثر من 22% من الناتج المحلي.

وكان تعقيب للخبير الاقتصادي د. غازي وزنة، الذي شدد على ضرورة أن تأخذ الإصلاحات الضريبية طريقة بشكل تدريجي ومتوازن، ففرض ضريبة إضافية على الشركات مثلا هو أمر غير منطقي..

واقترح تفعيل الضريبة الموحدة على الدخل، وهي ضريبة تبنتها مختلف الحكومات التي تعاقبت منذ العام 1993،وهي تدر على الخزينة ما يقدر بـ325 مليون دولار سنويا.

كما طرح فرض ضريبة نسبتها 0.5 نقطة مئوية على سندات الخزينة بالليرة والدولار المحمولة من المصارف، ما يحقق 150 مليون دولار.

ومن الإصلاحات المقترحة أيضاً فرض ضريبة على الإرباح العقارية.

واعتبر الخبير المحاسبي والضريبي الدكتور أمين صالح انه يجب نسف النظام الضريبي في لبنان بشكل كامل، لأنه يفتقر إلى سياسات فعلية ولا يؤدي دوره الحقيقي، بل هو أداة لجم الإيرادات للخزينة فقط،ولفت إلى أن 80% من إيرادات الخزينة تأتي من الضريبة على الاستهلاك وهي ضريبة غير عادلة، والحديث عن إن الغني ينفق أكثر من الفقير، وبالتالي هي تنال من الغنى أكثر مما تنال من الفقير غير دقيق.

وأشار إلى إن في لبنان 55 ضريبة ورسم غالبيتها دون مردود، كما تشكل إرباكاً كبيرا للإدارات المالية ولأصحاب الأعمال.